

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية

دائرة النزاعات

(٠٨٣)

المحكمة الإدارية بالرياض

٣/٣/٧/١٠٠/٨/٨٣

التجارية الثالثة

حكم ١٠٥/د/١٣/١٤٣٤هـ
في القضية ١/٢٣٣٤/ق لعام ١٤٣٤هـ

المقامة فيها الدعوى من /

ضد / شركة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه وبعد :-

ففي يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٤/٨/٢٣هـ بمقر المحكمة الإدارية بالرياض اجتمع قضاة الدائرة التجارية الثالثة المشكلة من :-

القاضي /	
القاضي /	
القاضي /	
أميناً للسر	محمود

وذلك لنظر هذه القضية المحالة للدائرة بتاريخ ١٤٣٤/٢/٢٠هـ

واقعات الدعوى

تتلخص الوقعات بالقدر اللازم للفصل فيها أنه بتاريخ ١٤٣٤/٢/١٩هـ تقدم المدعي أعلاه إلى المحكمة الإدارية بالرياض بلائحة دعوى ضد المدعي عليها أعلاه ذكر فيها: أنه في سبيل توسيع نشاط مؤسسته التجاري اتصل مدير الشركة المدعي عليها في دولة الإمارات العربية المتحدة وطلب منه توريد فحم نباتي وبعد موافقته والاتفاق على تفاصيل البضاعة من نوع فحم صومالي كيسايو؛ تم توريد بضاعة مخالفة للمواصفات والكمية المتفق عليها. وطلب الحكم بأحقيته في تخفيض قيمة الفحم لتغير النوعية التي طلبها وإثبات نقص الكمية الموردة له.

وبعد قيد الدعوى وإحالتها إلى هذه الدائرة حددت لئظرها جلسة يوم الأربعاء ١٤٣٤/٣/١١هـ وفيها حضر المدعي وطلب إبلاغ المدعي عليها وقدم عنوانها، فتم مخاطبة الجهات الرسمية. وبجلسة الاثنين ١٤٣٤/٦/١٢هـ تبين عدم وصول رد بشأن إبلاغ المدعي عليها. وبجلسة اليوم اطلعت الدائرة على خطاب وكيل وزارة الداخلية لشؤون الحقوق متضمناً أن الجهات



المعنية في أبو ظبي أعادت الأوراق القضائية دون إجراء اللازم لعدم وضوح العنوان. وبسؤال المدعي عن دعواه ذكر بأنه في سبيل توسيع نشاط مؤسسته التجاري اتصل بمدير الشركة المدعى عليها في دولة الإمارات العربية المتحدة وطلب منه توريد فحم نباتي وبعد موافقته والاتفاق على تفاصيل البضاعة من نوع فحم صومالي كيسمايو؛ تم توريد بضاعة مخالفة للمواصفات والكمية المتفق عليها. وطلب الحكم بأحقية في تخفيض قيمة الفحم لتغير النوعية التي طلبها وإثبات نقص الكمية الموردة له. وبسؤاله إن كان المدعى عليه محل إقامة في المملكة؛ اجاب بأنه لا يعلم له محلا في المملكةز وبسؤاله عن منشأ البضاعة والعقد؛ اجاب بان منشأ البضاعة من الصومال وفق شهادة المنشأ -وقدم صورته- وأما العقد فإنه تم بمهاتفة مدير المدعى عليها وهو في الإمارات العربية المتحدة.

الأسباب

بما أن منشأ النزاع بين طرفي القضية ناشئ عن شراء المدعية بضاعة فحم من المدعى عليها بقصد التجارة. فلن ديوان المظالم هيئة قضائه التجاري يختص بالفصل في الدعوى استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٤١ وتاريخ ١٤٠٧/١٠/٢٦هـ والنظام التجاري الصادر بالأمر السامي رقم ٣٢ وتاريخ ١٣٥٠/١١/١٠هـ في مواد (١.٢.٤٤٣).

وبما أن المادة السادسة والعشرين من نظام المرافعات الشرعية قد نصت على أن: تختص محاكم المملكة بنظر الدعاوى التي ترفع على غير السعودي الذي ليس له محل إقامة عام أو مختار في المملكة إذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود في المملكة، أو بالالتزام تعتبر المملكة محل نشوئه أو تنفيذه. كما نصت اللائحة التنفيذية في المادة ١٠٢/٢٦ على أنه يقصد بمحل نشوء الالتزام: كونه قد أبرم داخل المملكة ... ويقصد بمحل تنفيذ الالتزام: أن يتم الاتفاق في العقد على تنفيذه كلياً أو جزئياً في المملكة، ولو كان محل إنشائه خارج المملكة.

ولما لم يكن للمدعى عليها محل إقامة في المملكة ولم يكن محل نشوء الالتزام في العقد المبرم بين الطرفين ولا تنفيذه في المملكة، حيث تمت موافقة المدعى عليها خارج المملكة وانتهت علاقتها بتوريد البضاعة حين وصولها لميناء المملكة، كما أن محل الدعوى ليس مالا موجودا في المملكة؛ فإن نظر النزاع الناشئ عن هذا العقد ليس من اختصاص محاكم المملكة.

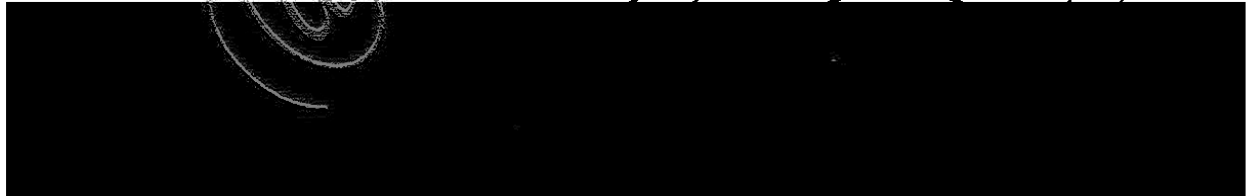
لجميع تلك الأسباب حكمت النائرة بعدم اختصاص محاكم المملكة العربية السعودية بنظر الدعوى. وبالله التوفيق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

رئيس النائرة

و

عضو

أمين المسر





الحكم رقم ٣٠٨ / تج / ١ لعام ١٤٣٤هـ
صادر في القضية رقم ٢٣٣٤ / ١ / ق لعام ١٤٣٤هـ
المقيد بمحكمة الاستئناف برقم ٦٠١٤ / ق لعام ١٤٣٤هـ
المقامة من /

ضد / شركة
الصادر بشأنها الحكم رقم ١٠٥ / د / تج / ٣ / ١ لعام ١٤٣٤هـ
من المحكمة الإدارية بالرياض .

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وبعد:
في يوم الأربعاء ٢٨ / ١٠ / ١٤٣٤هـ بمقر محكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة
الرياض عقدت دائرة الاستئناف التجارية الأولى جلستها بتشكيلها التالي:

رئيساً
عضواً
عضواً
أميناً للسفر



رئيس محكمة استئناف
قاضي استئناف
قاضي استئناف
وبعض

وذلك للنظر في القضية المبيّن رقمها وأطرافها أعلاه، الواردة
إلى دائرة الاستئناف بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ١٤٣٤هـ وبعد دراسة أوراق القضية
والحكم الصادر فيها والاعتراض المقدم عليه، وبعد المداولة أصدرت
دائرة الاستئناف حكمها المائل:

دائرة الاستئناف

بما أن الوقائع قد أوردتها الحكم الصادر في القضية فإن دائرة الاستئناف
تحيل إليه في هذا الشأن وإلى أسبابه ، والذي قضت فيه الدائرة بعدم اختصاص
محاكم المملكة العربية السعودية بنظر الدعوى ولم يقتنع المدعى بالحكم
وبعد استلامه نسخة اعلامه في ١٣ / ٩ / ١٤٣٤هـ قدم اعتراضه عليه في
٢٣ / ٩ / ١٤٣٤هـ أي خلال المدة المحددة نظاماً ومن ثم فهو مقبول شكلاً .

عبدالله بن محمد
عبدالله بن محمد



أما من حيث الموضوع فلم يظهر لدائرة الاستئناف من خلال الاعتراض على الحكم ملاحظ تحو دون تأييده محمولاً على أسبابه .

لذلك حكمت دائرة الاستئناف:

بتأييد الحكم رقم ١٠٥ / د / تج / ٣ / ١ لعام ١٤٣٤هـ الصادر في القضية رقم ٢٣٣٤ / ١ / ق لعام ١٤٣٤هـ فيما انتهى إليه من قضاء، محمولاً على أسبابه

والله الموفق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة

عضو

عضو

أمين السر



@Adal_Shaman